

تقرير مجلس الإدارة

مقدمة عامة

تم تأسيس وتسجيل الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع. ("الشركة") كشركة مساهمة عمانية عامة في ٩ يناير ١٩٩٥. و تم إرساء الشركة حق الامتياز لمشروع مكون من محطة كهرباء تتضمن ثلاث توربينات غازية تعمل بنظام الدورة المفتوحة بقدرة إجمالية ٩٠ ميجاواط في ولاية منح على أساس البناء، التملك، التشغيل ونقل الملكية (BOOT) إضافة إلى شبكة ذات صلة من مرافق ربط و نقل الطاقة بنظام بناء، تملك ونقل الملكية (BOT). تم تشغيل المحطة في أكتوبر ١٩٩٦. في عام ١٩٩٩ تم إرساء امتياز توسعة محطة الكهرباء إلى الشركة لإضافة ١٨٠ ميجاواط. بدأ التشغيل التجاري لمشروع التوسعة في مايو ٢٠٠٠.

وفقاً لاتفاقية حق الامتياز التي انتهت في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بإخطار الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع. رسمياً بأنه سيتم تحويل محطة منح للطاقة الكهربائية إلى شركة الكهرباء القابضة (نما القابضة)، بصفتها ممثلة لمصلحة الحكومة في قطاع الكهرباء.

وعليه قرر مجلس إدارة الشركة في ٤ مايو ٢٠٢٠ القيام بجميع الأعمال المرتبطة بإغلاق جميع الالتزامات المستحقة وعند اكتمالها، ستمضي الشركة قدماً في تصفية الشركة بشرط موافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وبمجرد استئناف العمل، ستعمل الشركة المتحدة للطاقة مع الهيئة العامة لسوق المال في الاجراءات التي يجب اتباعها في هذا الصدد، ستعيد الشركة حقوق الملكية المتبقية البالغة ٢ مليون ريال عماني إلى المساهمين.

العمليات

نظراً لنقل محطة منح في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، لا توجد بيانات للعمليات إضافية يجب الإفصاح عنها، بخلاف ما تم الإفصاح عنه في تقرير مجلس الادارة الذي تم تحميله في ١٥ يونيو ٢٠٢٠.

النتائج المالية

تتضمن الحسابات للستة اشهر النتائج المالية للفترة حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، كما تم الإفصاح عنها في ١٥ يونيو ٢٠٢٠. لم يكن هناك أي حركة في حساب الربح والخسارة منذ ذلك الحين. خلال الشهرين المنتهيين في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، استلمت الشركة فاتورة أبريل ٢٠٢٠ المقدمة إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وسددت بعض الالتزامات التعاقدية. وقد انعكس ذلك على النحو الواجب في الميزانية العمومية للشركة.

يسرنا ان نعرب عن شكرنا لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد المعظم حفظه الله، وحكومته الرشيدة، وهيئة تنظيم الكهرباء والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع. م، ووزارة النفط والغاز والهيئات التنظيمية، الهيئة العامة لسوق المال ووزارة البيئة والشؤون المناخية من خلال اتاحة الفرصة لخدمة المجتمع من خلال محطة منح لتوليد الطاقة الكهربائية بكونها جزءاً من هذه المرحلة التاريخية للمساهمة في أمن واستقرار القطاع.

مرتضى احمد سلطان

رئيس مجلس الإدارة